لعبة الصين في البحر الأحمر: من الحياد الأمني إلى تغذية الفوضى

ترجمات أبعاد
سبتمبر 2025
ترجمــة خاصــة

اقرأ في التقرير

- الرئيس اليمني: الحوثيون يزدادون قوة
- لماذا تُعدّ الكابلات البحرية في البحر الأحمر بهذه الأهمية؟ وماذا يحدث إذا انقطعت؟
- لعبة الصين في البحر الأحمر: من الحياد الأمني إلى تغذية الفوضى
- إسرائيل تستهدف المدنيين في اليمن وغزة
- نحو سياسة أمريكية أكثر شمولاً (وفعالية) تجاه اليمن
- عبور باب المندب يسجل أعلى مستوى منذ موجة الانسحاب من البحر الأحمر
* استهداف إسرائيل لوزراء الحوثيين يفتح مرحلة جديدة من الصراع
- غارة إسرائيلية على ميناء الحديدة تُلحق أضرارًا جسيمة بآخر الأرصفة العاملة
- الزبيدي: استقلال الجنوب يمهّد الطريق لـ«اتفاقات أبراهام» وما بعدها

abaadstudies
www.abaadstudies.org

الرئيس اليمني: الحوثيون يزدادون قوة

دانييلا تشيسلو وجيسيل روهيه إوينغ

POLITICO

في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، دعا الرئيس اليمني رشاد محمد العليمي إلى تحالف دولي يحرر اليمن من الإرهاب ويعيد بناء دولته الوطنية.

توجه العليمي إلى نيويورك مناشدًا المجتمع الدولي المساعدة في الإطاحة بجماعة الحوثي التي تسيطر على العاصمة صنعاء وحوالي ثلث الأراضي اليمنية. ويبدو أنه سيضطر إلى تكرار هذا النداء لفترةٍ ليست بالقصيرة.

وفي كلمته أمام الجمعية العامة، شدد العليمي على ضرورة تشكيل «تحالف دولي يحرر اليمن من الإرهاب ويعيد بناء الدولة الوطنية». وكان أكثر مباشرة في ظهوره أمام مجلس العلاقات الخارجية، حيث قال إنه يعمل على إقناع واشنطن بإعادة المساعدات الاقتصادية التي قطعها الرئيس دونالد ترامب عن اليمن بعد توليه السلطة.

مايكل راتني، الذي شغل منصب السفير الأميركي لدى السعودية في إدارة بايدن، أعرب عن شكه في قدرة العليمي — الذي يتنقل بين الرياض ومدينة عدن بجنوب اليمن — على الحصول على الدعم الذي يطلبه لمواجهة الحوثيين. وقال: حاولت الولايات المتحدة ذلك سابقًا وفشلت. هناك صراعات كثيرة في العالم ولا أرى المجتمع الدولي مستعدًا للتورط في صراعٍ آخر رغم خطورة الوضع هناك.

وتسير إدارة ترامب حاليًا في مسار معاكس؛ فقد عقدت في مايو هدنةً مع الحوثيين المدعومين من إيران تقضي بوقف الغارات الأميركية على أهداف في اليمن مقابل توقف الحوثيين عن استهداف السفن الأميركية.

ورغم أن الهدنة صمدت إلى حدٍ كبير، فإنها لم تمنع الجماعة من مواصلة حملتها ضد إسرائيل.

ويرى العليمي أن التحولات الجيوسياسية في المنطقة منحت واشنطن دوافع جديدة للانخراط في الملف اليمني. ووصف الحوثيين بأنهم «استثمار إيراني»، مشيرًا إلى أنهم ازدادوا قوةً مع تراجع نفوذ طهران في ساحات أخرى بالمنطقة. وذكر في المقابل أن هناك تغييرات في ساحات أخرى — على سبيل المثال، استقالة بشار الأسد العام الماضي وخلافه أحمد الشرع الذي أثار الحديث في نيويورك هذا الأسبوع، وتراجع دور حزب الله في لبنان بعد مقتل أمينه العام وتعرض عناصره لهجمات باستخدام أجهزة «البيجرات» المفخخة.

وقال العليمي: «إيران لم تتوقف؛ بل على العكس، بعد سقوط أذرعها في المنطقة ضاعفت استثماراتها في اليمن.

وأشار أيضًا إلى أن خطوة إدارة ترامب في مارس بتصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية تُعد علامة على تقارب الموقف بين واشنطن وحكومته تجاه الجماعة.

وأوضح العليمي أنه طلب من وزارة الخارجية والبيت الأبيض إعادة النظر في قرار خفض المساعدات الدولية، مؤكّدًا أن اليمن كان «يتلقى سابقًا دعمًا اقتصاديًا يتجاوز مليار دولار سنويًا». ولم ترد وزارة الخارجية أو البيت الأبيض على أسئلة الصحفيين بشأن دورهما في اليمن.

وعند سؤاله من قِبل أحد الإعلاميين الأميركيين عمّن يسعى للتواصل معه في الولايات المتحدة، قال العليمي إنه التقى الرئيس ترامب مساء الثلاثاء خلال عشاء لرؤساء الدول، لكنه وصف اللقاء بأنه كان موجزًا للغاية: «تبادلنا المصافحة، وأبدى اهتمامًا كبيرًا بالوضع في اليمن. دار بيننا نقاش قصير أثناء المصافحة، وكان إيجابيًا جدًا، ونحن متفائلون بأن تجرى لقاءات أخرى في المستقبل.

https://www.politico.com/newsletters/national-security-daily/2025/09/25/yemens-president-houthis-are-only-getting-stronger-00581250

لماذا تُعدّ الكابلات البحرية في البحر الأحمر بهذه الأهمية؟ وماذا يحدث إذا انقطعت؟

شيـــن شميـــد

رغم الانتشار الواسع لاستخدام الإنترنت عبر الشبكات اللاسلكية، مثل الإنترنت المنزلي بتقنية الجيل الخامس (5G)، فإن البنية التحتية العالمية للاتصال بالشبكة لا تزال تعتمد بشكل رئيسي على كابلات الألياف الضوئية الممتدة في أعماق البحار.

وبحسب بيانات مؤسسة Telegeography، يعتمد أكثر من 50% من السعة الترددية في عدد من الدول على الكابلات البحرية المارة عبر البحر الأحمر، فيما يمر أكثر من 90% من حركة البيانات المتبادلة بين أوروبا وآسيا عبر هذه الكابلات

تداعيات انقطاع الكابلات البحرية

يمثّل أي ضرر يطال هذه المكونات الجوهرية للبنية التحتية الرقمية تهديدًا مباشرًا لاستقرار شبكة الإنترنت، إذ قد يؤدي إلى توقفات واسعة النطاق وبطء ملحوظ في الخدمات.

وقد تجسّد ذلك بالفعل في خريف 2025، حين شهدت خدمات الحوسبة السحابية مثل Microsoft Azure، ومنصات الاجتماعات المرئية، وتطبيقات التداول، تباطؤًا ملحوظًا في مناطق آسيا والشرق الأوسط.

ووفقًا لوكالة أسوشيتد برس، يُشتبه في أن سفينة تجارية كبيرة علقت بالكابلات المغمورة أثناء محاولتها الرسو، ما ألحق بها أضرارًا مباشرة.

ورغم عدم انقطاع الإنترنت بشكل كامل عن أي دولة، إلا أن إعادة توزيع حركة البيانات على مسارات بديلة أسفرت عن ازدحام كبير في كابلات أخرى، ما أفضى إلى تراجع سرعة الخدمات عالميًا.

لماذا يشكل التباطؤ خطورة بالغة؟

قد يظن البعض أن بطء الإنترنت مجرد إزعاج عابر، غير أنه في الواقع يترك آثارًا اقتصادية جسيمة. فالتأخيرات الناتجة عن تضرر الكابلات البحرية تؤثر مباشرة على الأسواق والشركات التي تعتمد على المعاملات الفورية. ومع تزايد بطء المنصات الرقمية، تتراجع الإنتاجية والمبيعات، فيما ترتفع تكاليف التشغيل.

فعلى سبيل المثال، يُظهر بحث لموقع Portent أن المواقع التي تُحمَّل خلال ثانية واحدة تحقق معدل تحويل للعملاء يعادل ثلاثة أضعاف معدل التحويل في المواقع التي تستغرق خمس ثوانٍ للتحميل.

وبالمثل، فإن أي وسيط مالي يواجه تأخرًا في تأكيد الصفقات أو الاطلاع على بيانات السوق اللحظية قد يتكبّد خسائر كبيرة.

وينطبق الأمر ذاته على الشركات متعددة الجنسيات، إذ قد تتعطل قواعد البيانات، وتتعثر عمليات تبادل الملفات، وتتعرض الاجتماعات المرئية لانقطاعات شبه كاملة، ما يعيق فرق العمل عن أداء مهامها اليومية بكفاءة.

إصلاح الكابلات المقطوعة والتحديات المرتبطة بذلك

تُعدّ عملية إصلاح الكابلات البحرية معقدة وطويلة. إذ يجب أولًا تحديد موقع العطل بدقة على طول الكابل الممتد عبر البحر الأحمر وخارجه. بعدها تُرسل سفينة مجهزة خصيصًا للمهمة؛ فإذا كان العمق مناسبًا، يُسحب الكابل إلى السطح لإصلاحه، أما في الأعماق الكبيرة فيتولى غواصون مهمة إصلاحه في قاع البحر. وقد يستغرق الإصلاح الكامل أسابيع عدة، ما يخلق انقطاعًا مستمرًا في خدمات الإنترنت.

كما أن هذه الأعطال لا تؤثر على الاتصالات فحسب، بل تمتد إلى مجالات بحثية، حيث يعتمد العلماء على تقنية الألياف الضوئية للكشف عن الزلازل والمد والجزر باستخدام الكابلات البحرية.

وليس ما جرى في البحر الأحمر عام 2025 حالة استثنائية؛ ففي عام 2024 تعرّضت ثلاثة كابلات للكسر، ما أدى إلى مشكلات في الاتصال بين ثلاث قارات. ولهذا، تتزايد الدعوات لإيجاد بدائل أكثر كفاءة، إذ لا يمكن الاعتماد فقط على إعادة توجيه حركة البيانات. ويرى خبراء أن على الشركات الاستثمار في أنظمة احتياطية مثل خدمات استضافة البيانات البديلة وتوزيع مسارات الإنترنت لتقليل الاعتماد على نقاط الاختناق الحيوية مثل البحر الأحمر .

https://www.slashgear.com/1969777/what-red-sea-cables-used-for-why-import-/ant-cutting-issues

لعبة الصين في البحر الأحمر: من الحياد الأمني إلى تغذية الفوضى

ليوناردو جاكوبو ماريا ماتسوكو

STIMSON

حادثة الليزر الصينية

في يوليو الماضي، أفادت تقارير بأن سفينة حربية صينية أطلقت شعاع ليزر عسكري باتجاه طائرة استطلاع ألمانية، كانت تعمل فوق البحر الأحمر ضمن مهمة الأمن البحري الأوروبية المعروفة باسم عملية أسبيديس (Aspides). الحادثة أجبرت الطائرة على الانسحاب حفاظًا على سلامتها، وأثارت احتجاجًا حادًا من برلين، كما اثارت انتباه الحلفاء الغربيين.

ورغم محاولة بكين التقليل من أهمية الواقعة، فإنها—إلى جانب تنامي التعاون الدفاعي الصيني مع الحوثيين وإيران—حملت رسالة واضحة مفادها أن الصين لم تعد راضية بلعب دور المتفرج في أمن البحر الأحمر.

وبحسب تقديرات غربية، فإن فرقاطة تابعة للبحرية الصينية وجّهت في 2 يوليو 2025 أشعة ليزر نحو طائرة دورية ألمانية كانت تحلّق قبالة الساحل اليمني. وقد عادت الطائرة بسلام إلى قاعدة جيبوتي–أمبولي، حيث تتمركز منذ أكتوبر 2024 لتنفيذ مهام استخباراتية واستطلاعية ومراقبة لصالح عملية أسبيديس.

اللافت أن الطائرة المستهدفة لم تكن ضمن الأسطول العسكري الألماني، بل كانت طائرة مُشغَّلة بموجب عقد خاص يقودها طاقم مدني–عسكري مشترك. ورغم أن تفاصيل الأضرار بقيت طي الكتمان، أكدت السلطات الألمانية أن الطائرة استأنفت مهامها الدورية لاحقًا.
وقد نفت الصين هذه الاتهامات بشكل قاطع، مؤكدة أنها لم تستخدم أسلحة ليزر ضد الطائرة الألمانية. غير أن الحادثة ليست الأولى من نوعها؛ ففي عام 2018، دانت وزارة الدفاع الأميركية استهداف طائرات أميركية من طراز C-130 مرارًا بأشعة ليزر انطلقت من قاعدة عسكرية صينية قرب جيبوتي.

سلاح الليزر: ردع، تشويش، وإنكار المسؤولية

تندرج مثل هذه الممارسات ضمن تكتيكات الحرب غير المتماثلة التي توظفها قوات بكين، لا سيما في مناطق التوتر. ولدى الصين سجلٌ كبير من حوادث مماثلة في جنوب شرق آسيا استهدفت طائرات أميركية وأسترالية.
تتدرج أنظمة الأسلحة الموجَّهة بالطاقة من وحدات ضعيفة قادرة على إعاقة الأنظمة البصرية أو تشويش رؤية الطيارين مؤقتًا، وصولًا إلى أنظمة أكثر قدرة على تعطيل المجسات الإلكترونية أو إتلاف أهداف دقيقة. وبما أن الطائرة الألمانية استأنفت مهامها سريعًا، فالأرجح أن الفرقاطة الصينية استخدمت نظامًا غير قاتل.
وتُستخدم هذه الأنظمة لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية: الردع، والتشويش، وإنكار المسؤولية. فهي تمكّن بكين من توجيه رسائل قوية ضد رحلات الاستطلاع الأجنبية دون اللجوء إلى إطلاق نار قد يُفضي إلى مواجهة مباشرة. كما تساعد في تعطيل مهام المراقبة عبر إقفال الكاميرات والمجسّات البصرية، مع تهديد محتمل لصحة الطواقم. إضافة إلى ذلك، تمنح أسلحة الليزر درجة من الغموض — إذ يصعب دائمًا إثبات مسؤولية جهة معينة دبلوماسيًا أو عسكريًا — ما يجعلها أداة فعّالة في سياق العمليات «الرمادية».

دعم الحوثيين

في 6 أغسطس 2025، أحبطت قوات الحزام الأمني، المتحالفة مع المجلس الانتقالي الجنوبي، محاولة تهريب رافعات صينية الصنع إلى مناطق يسيطر عليها الحوثيون. يُرجَّح أن الرافعات كانت موجهة لتعويض البنية التحتية اللوجستية التي دمّرتها الغارات الإسرائيلية على ميناء الحديدة، ثاني أكبر موانئ اليمن والشريان الحيوي لمخزون الحوثيين من السلاح.
قبلها بثلاثة أيام، اعترضت وحدة مكافحة الإرهاب في ميناء عدن شحنة مساعدات عسكرية على متن سفينة تجارية قادمة من الصين، تضمنت مكونات أساسية لإنشاء مصنع للطائرات المسيّرة، مثل أنظمة الطاقة والتوجيه والمراقبة وأجزاء للتجميع.
وفي أغسطس 2024، صادرت قوات المقاومة الوطنية بقيادة العميد طارق صالح مركبًا شراعيًا في البحر الأحمر محمّلًا بأسطوانات هيدروجين صينية ومكونات تهدف إلى تطوير أنظمة دفع بالطاقة الهيدروجينية بديلة عن المحركات التقليدية أو البطاريات، ما يعكس مسعى الحوثيين لتطوير ترسانتهم بتقنيات دفع متقدمة.

أنماط التهريب والتوريد

تكشف هذه العمليات عن نمطين متزايدين:

1. **البحث عن مسارات تهريب بديلة في ظل تضرر ميناء الحديدة.**
2. **تنامي دور المعدات الصينية في دعم الجهد الحربي للحوثيين، إلى جانب استمرار الرعاية العسكرية الإيرانية.**

ورغم عدم وجود أدلة دامغة على تورط مباشر لبكين في شبكات التهريب، فإن تزايد وتيرة ضبط شحنات صينية يثير الشكوك بشأن دور الشركات المرتبطة بالدولة، سواء عن قصد أو نتيجة الإهمال، في تمرير مواد مزدوجة الاستخدام أو ذات طبيعة عسكرية.

في 11 سبتمبر، فرضت وزارة الخارجية الأميركية عقوبات على أفراد وكيانات، بينها شركات صينية اتُّهمت بنقل مكونات عسكرية إلى الحوثيين. كما سبق لواشنطن أن اتهمت في أبريل 2025 شركة الأقمار الصناعية التجارية Chang Guang – المرتبطة بشكل كبير بجيش التحرير الشعبي الصيني – بتزويد الحوثيين بمعلومات جغرافية لدعم حملتهم ضد الملاحة في البحر الأحمر. ورغم أن الشركة نفت هذه الاتهامات، فإن النمط والتوقيت يعززان الشكوك حول توسع الدور الصيني في النزاع، ولو بطرق غير مباشرة.

من مكافحة القرصنة إلى شراكات استراتيجية

يُرجَّح أن الفرقاطة الصينية المتهمة في حادثة الليزر كانت ضمن أسطول المرافقة البحرية 47، الذي أطلقته بكين عام 2008 لمكافحة القرصنة قبالة الصومال. ومع انحسار خطر القرصنة منتصف العقد الماضي، تحول هذا الأسطول إلى أداة رئيسية للحفاظ على وجود بحري دائم في المنطقة، وتعزيز التعاون العسكري مع إيران.

وفي مارس 2025، شاركت سفن من الأسطول في مناورات «الحزام الأمني» السنوية لمكافحة الإرهاب والقرصنة، التي تُجرى بمشاركة إيران وروسيا والصين في خليج عُمان منذ 2019. وقد أبرز هذا الانخراط كيف تحوّلت مهمة الأسطول من دفاعية بحتة إلى منصة لتعزيز الاصطفاف الاستراتيجي مع شركاء بكين الجيوسياسيين، وإظهار نفوذها بما يتجاوز التفويض الأصلي.

ويزداد القلق مع احتمال أن تتوسع مشاركة الصين في الدورات القادمة باستخدام سفن أكثر تطورًا، قد تكون مزودة بأنظمة متقدمة مثل سلاح الليزر البحري LY-1 الذي ظهر في العرض العسكري الصيني في سبتمبر 2025.

ما القادم؟

تشير حادثة الليزر، واعتراض شحنات التكنولوجيا الصينية مزدوجة الاستخدام الموجهة للحوثيين، واتهامات الدعم الاستخباراتي عبر الأقمار الصناعية، إلى تحوّل في سياسة الصين البحرية. بعد سنوات من الاعتماد على الدوريات الغربية لضمان حرية الملاحة، تبدو بكين اليوم أكثر استعدادًا لاستخدام أدوات رمادية تمنحها نفوذًا مباشرًا على مسرح العمليات.

وما كان يُنظر إليه سابقًا كرسائل رمزية، أصبح الآن يكتسب بعدًا عمليًا من خلال تمكين الحوثيين، ما يزيد المخاطر على الفاعلين الإقليميين والدوليين.

ورغم حذر الصين التقليدي من الانزلاق نحو تصعيد غير محسوب، إلا أن موازنتها بين حماية مصالحها التجارية البحرية واستغلال أدوات «المناطق الرمادية» تبدو معرّضة للاختبار. فالتورط المتزايد مع الحوثيين قد يعرّض سمعة بكين للضرر لدى شركائها الخليجيين، ويقوّض ادعاءها الحياد في النزاعات الإقليمية، ويزيد احتمالات ردود دبلوماسية أو عسكرية أعقد.

https://www.stimson.org/2025/chinas-red-sea-play-from-security-free-rider-to-dis-/ruption-enabler

مجلس القيادة الرئاسي اليمني على حافة الانهيار

محمد الباشا

ستحدد المفاوضات الجارية في الرياض ما إذا كان مجلس القيادة الرئاسي سيخرج كهيئة حاكمة فعّالة، أم سيتحوّل إلى رمز للانقسامات المستمرة لليمن.

يشهد مجلس القيادة الرئاسي، كهيئة قيادية للحكومة المعترف بها دوليًا، أخطر مرحلة له منذ إنشائه في أبريل 2022.

وقد أُنشئ المجلس برعاية سعودية وإماراتية لتوحيد الفصائل المناهضة للحوثيين، لكنه بات اليوم غارقًا في خلافات حادة حول تقاسم السلطة وآليات اتخاذ القرار والسيطرة على الموارد. وتستضيف الرياض محادثات بين أعضاء المجلس تهدف إلى حل هذه الخلافات، غير أن هذه اللقاءات قد تؤدي أيضًا إلى شرخ سياسي يغيّر مسار العملية الانتقالية الهشّة في اليمن.

ومن المتوقع أن يلتقي الرئيس رشاد العليمي بنائبه عيدروس الزبيدي، زعيم المجلس الانتقالي الجنوبي، في خطوة قد تحدّد ما إذا كان المجلس سيبقى متماسكًا. بعض الأعضاء لم يصلوا بعد إلى الرياض، وآخرون في الطريق، بينما يفضّل بعضهم انتظار نتائج الجولة الأولى قبل المشاركة.

تشكّل المجلس ليحل محل رئاسة عبد ربه منصور هادي، الذي نقل صلاحياته إلى هيئة من ثمانية أعضاء في إطار جهود أوسع لتوحيد التحالف المناهض للحوثيين. ضمّ المجلس ممثلين عن أبرز القوى السياسية والعسكرية في اليمن، بما في ذلك الانفصاليون الجنوبيون، والجماعات السلفية، وقوى المقاومة، والكتل القبلية.

لكن خلال السنوات الثلاث الماضية، أصيب المجلس بالشلل نتيجة الخلافات الداخلية؛ تعطّلت اجتماعاته مرارًا، وأُرجئت إصلاحات جوهرية مثل التعيينات الدبلوماسية، وتغييرات الحكم المحلي، والإجراءات الاقتصادية. هذا الجمود قضى على ثقة الشارع وأضعف الجهد المواجه للحوثيين الذين واصلوا تعزيز سيطرتهم على شمال اليمن.

في صلب الأزمة الحالية خلاف حاد بين الرئيس رشاد العليمي وتكتل يضم أربعة أعضاء نافذين: عيدروس الزبيدي، عبد الرحمن أبو زرعة المحرمي، طارق صالح، وفرج البحسني. طالب هذا التكتل علنًا بإنهاء القرارات الانفرادية والالتزام بمبدأ «المسؤولية الجماعية» المنصوص عليه في اتفاق نقل السلطة. وشدّدوا في تصريحاتهم الأخيرة على ضرورة اعتماد آلية واضحة للتصويت والتعيينات وتوزيع الموارد، محذرين من أن تجاهل هذه المطالب قد يهدد العملية الانتقالية برمتها.

ويمثل هذا التكتل ثقلًا سياسيًا وعسكريًا مدعومًا إماراتيًا، لا سيما في الجنوب والغرب حيث يهيمن المجلس الانتقالي والمقاتلون السلفيون وقوات المقاومة الوطنية.

أما الأعضاء الثلاثة الآخرون — عبد الله العليمي باوزير، عثمان مجلي، وسلطان العرادة — فلم يصدر عنهم مواقف علنية، لكن يُرجّح أنهم يميلون إلى دعم العليمي. ويُعدّ هذا التوازن (أربعة مقابل أربعة) مصدرًا كبيرًا للجمود في هذه اللحظة الحساسة.

ومن أبرز التحديات التي تواجه العليمي وحلفاءه افتقارهم إلى قوة مسلحة موالية على الأرض، بخلاف خصومهم الذين يملكون نفوذًا عسكريًا واسعًا في الجنوب والشرق والغرب. ويزيد الوضع تعقيدًا أن المجلس الانتقالي الجنوبي، كقوة فعلية في عدن العاصمة المؤقتة، يرى أنه يستحق نصيبًا أكبر من النفوذ والموارد.

من جهته، يرفض العليمي تقليص صلاحياته، لاسيما في التعيينات الدبلوماسية والعسكرية التي يعتبرها من اختصاصه بموجب التعديل الدستوري الذي أنشأ المجلس. ويتهمه خصومه بالاستحواذ على القرارات وتهميش بقية الأعضاء، ما أدّى إلى توقف اجتماعات المجلس لأكثر من خمسة أشهر. وتصاعد التوتر مؤخرًا عندما أصدر المجلس الانتقالي سلسلة تعيينات أحادية لمناصب حكومية جنوبية متجاوزًا آليات المجلس، فيما يرى أنصار العليمي أن الانتقالي وحلفاءه يخططون لـ«انقلاب سياسي صامت» لترسيخ نفوذهم ميدانيًا.

وتُطرح في أروقة الدبلوماسية سيناريوهان رئيسيان لمسار المفاوضات في الرياض. الأول، والأكثر تفاؤلًا، يتطلب موافقة العليمي على مطالب التكتل الرباعي واعتماد لوائح تنظم آليات اتخاذ القرار والتصويت وتوزيع الموارد بشكل عادل؛ ما قد يعيد الثقة بين الأعضاء ويتيح للمجلس المضيّ في إصلاحات سياسية واقتصادية وتوحيد الجهود ضد الحوثيين، وربما يظهر العليمي والزبيدي والعرادة معًا في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة كإشارة إلى وحدة الحل السياسي. الثاني، والأكثر تشاؤمًا، يقضي بفشل المفاوضات، ما قد يدفع الرعاة الإقليميين إلى إعادة هيكلة المجلس؛ من الخيارات المطروحة تقليص عدد الأعضاء إلى خمسة، أو تعيين نائب جنوبي إلى جانب نائبين شماليين، أو اعتماد رئاسة دورية، بل طرحت بعض الأطراف فكرة استقدام رئيس جديد من خارج المجلس الحالي، خطوة قد تعيد تشكيل المشهد السياسي جذريًا.

الرهان كبير: نجاح الحوار في الرياض قد يؤمّن خارطة طريق لاستعادة الاستقرار، وتمكين الحكومة من تقديم الخدمات، وتعزيز الاقتصاد وتوحيد الصف أمام الحوثيين. أما فشل الحوار فقد يؤدي إلى تفكك التحالف المناهض للحوثيين، وانزلاق الفصائل إلى صراع داخلي يسرّع من انهيار الحكومة.

تتجه الأنظار الآن إلى اللقاء الأول بين رشاد العليمي وعيدروس الزبيدي، والذي سيحدّد ما إذا كان مجلس القيادة الرئاسي سيظل هيئة فعّالة في ممارسة السلطة، أم سيتحوّل إلى مجرد رمز للانقسامات المستمرة في اليمن

/https://agsi.org/analysis/yemens-presidential-leadership-council-teeters-on-collapse

نحو سياسة أمريكية أكثر شمولاً (وفعالية) تجاه اليمن

أبريل لونغلي ألي

يشكّل الحوثيون خطراً متزايداً على مصالح الولايات المتحدة ودول الخليج مقارنة بما كانوا عليه قبل حرب غزة، لذا يتعين على واشنطن وشركائها الإقليميين اعتماد نهج أكثر واقعية ومناسب للظروف الراهنة.

تتسم سياسة الولايات المتحدة تجاه اليمن بالارتباك والتذبذب. فبعد أن أوقفت الهدنة التي توسطت فيها سلطنة عمان حملةً أمريكية استمرت قرابة شهرين ضد الحوثيين في أيار/مايو، سرعان ما حولت إدارة ترامب اهتمامها إلى أولويات أخرى، رغم أن اسرائيل كثّفت حملتها الجوية للحد من هجمات الصواريخ والطائرات المسيرة التي يشنها التنظيم. وإذا كان الماضي دليلاً على المستقبل، فإن مثل هذه العمليات الجوية لن تردع الحوثيين أو تقضي عليهم، بل قد تصب في مصلحتهم.

إن رغبة الإدارة في الابتعاد عن اليمن مفهومة ظاهرياً، لكنها قصيرة النظر وربما تنطوي على مخاطر كبيرة. قد يكون الرئيس ترامب قد أنهى اهتمامه بالحوثيين، غير أن الحوثيين لم ينهوا عداءهم للولايات المتحدة أو حلفائها. والمطلوب سياسة أكثر شمولية تجاه اليمن، تُبنى بالتنسيق مع شركائها الخليج.

التحولات في سياسة الولايات المتحدة.

تبدل نهج واشنطن تجاه اليمن بشكل ملحوظ خلال السنوات القليلة الماضية. ففي بداية إدارة بايدن، تقدّمت الدبلوماسية إلى الواجهة بهدف إنهاء الحرب الأهلية في البلاد ووضع حد للأعمال العدائية التي استدرجت تحالفاً إقليمياً تقوده السعودية. وشمل ذلك التراجع عن قرار الرئيس ترامب في ولايته الأولى بتصنيف الحوثيين منظمةً إرهابية أجنبية (FTO)، في خطوة هدفت إلى تجنب التداعيات الإنسانية المحتملة ودعم جهود الوساطة التي تقودها الأمم المتحدة. كما مارست الإدارة ضغوطاً إضافية على الرياض لإنهاء الحرب من خلال تعليق مبيعات الأسلحة الهجومية الأمريكية إلى المملكة.

لكن الظروف تغيرت في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 عندما شن الحوثيون حملة منسقة ضد سفن الشحن التجاري في البحر الأحمر بذريعة دعم الفلسطينيين خلال حرب غزة. عندها، عدلت إدارة بايدن موقفها إذ استأنفت بيع الأسلحة الهجومية للسعوديين، وأعادت إدراج الحوثيين على قائمة المنظمات الإرهابية العالمية، وشنت ضربات محدودة على أهداف عسكرية داخل اليمن، وجمدت المسار الدبلوماسي. وفي نهاية المطاف، أوضحت الإدارة أنه إذا استمرت الحملة ضد السفن ، فإن الولايات المتحدة ستعارض أي اتفاق قد يتيح للحوثيين جني أي مكاسب مالية.

عندما تولى الرئيس ترامب منصبه مجدداً هذا العام، تبنى نهجاً أكثر صرامة، على الأقل في بدايته. ففي 4 أذار/مارس، أعادت الإدارة إدراج الحوثيين على قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية (FTO)، وهو تصنيف أشدّ صرامة يجرّم أي دعم مادي لهم. وفي 15 أذار/مارس، أطلقت عملية «راوف رايدر» (Rough Rider)، وهي حملة جوية مكثفة ومستمرة تهدف إلى استعادة حرية الملاحة، واستهداف العناصر العسكرية الحوثية، وتقويض قدرات الجماعة.

لكن في 6 أيار/مايو، انتهت العملية فجأة كما بدأت، منهية حملة باهظة التكاليف ومفتوحة على احتمالات متزايدة، كانت تستنزف الموارد اللازمة في جبهات أخرى. وتشير المحادثات مع مسؤولين في الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً في عدن إلى أن هذا التوقف كان مفاجئاً، وكشف عن محدودية قدرة الحوثيين على التحرك حتى في ظل هجوم أمريكي مباشر.

أما بالنسبة للسعودية والإمارات، وهما الطرفان الفاعلان الرئيسيان في الخليج المعنيان بالملف اليمني، فقد عزز القرار التصور القائم على عدم موثوقية السياسة الأمريكية وتقلبها. وفي المقابل، خرج الحوثيون منهكين لكن غير مهزومين، حيث روج قادتهم لبقائهم بعد الهجوم العسكري الأمريكي باعتباره انتصاراً سياسياً ومعنوياً، بل ربما شعروا بالارتياح لخروج واشنطن من المشهد بما يتيح لهم إعادة تنظيم صفوفهم وتركيز جهودهم على مهاجمة إسرائيل.

يبدو أن النهج الحالي للإدارة الأمريكية يقتصر على إبقاء الحوثيين تحت السيطرة من بعيد، من دون انخراط جاد في الملف. فقد حافظت واشنطن على الهدنة الثنائية، مع ممارسة الضغط من خلال آلية تصنيف المنظمات الإرهابية الأجنبية (FTO)، إلا أن غياب مبعوث أمريكي خاص في اليمن يشير بوضوح إلى تراجع أولوية القضية في أجندتها. علاوة على ذلك، أنهت الإدارة الأمريكية تقريباً جميع برامج المساعدات الخارجية الموجهة إلى اليمن، بما في ذلك تلك المخصصة للمناطق الخاضعة للحكومة الشرعية التي تواجه توسع الحوثيين.

مجموعة مشاكل متطورة

قبل تصعيد الحوثيين خلال حرب غزة، كانت السعودية وسلطنة عمان والأمم المتحدة قد أحرزت تقدّماً ملموساً نحو التوصل إلى اتفاق لخارطة طريق في اليمن، بدعم كامل من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن. وقد تضمنت هذه الخارطة وقفاً لإطلاق النار، وإجراءات لبناء الثقة الاقتصادية، وبدء عملية سياسية تهدف إلى إنهاء الحرب الأهلية. قامت الفكرة الأساسية على احتواء الحوثيين عبر الدبلوماسية، وقبولهم كجزء من النظام السياسي اليمني، وإشراكهم في اتفاق يحظى بدعم دولي. وفي إطار هذه العملية، سعت السعودية والولايات المتحدة إلى المزج بين الحوافز والضغوط لإبعاد الجماعة عن راعيها الأكبر، إيران، وربطها بدول الخليج العربي بدلاً من ذلك. ورغم أن المسؤولين الحكوميين اليمنيين كانت لديهم تحفظات جدية، فإن داعمهم الرئيسي في الرياض كان مصمماً على إنهاء حرب طويلة ودامية، ما جعل الاتفاق يبدو قريب المنال.

اليوم، بات التحدي الذي يشكله الحوثيون أكثر خطورة وتعقيداً. فبعد أن كان تركيز الجماعة ينصب أساساً على الداخل اليمني، أصبحت الآن تُركز على تعزيز نفوذها الإقليمي على المدى الطويل. إلى جانب تعطيل الشحن التجاري في ممر البحر الأحمر ـ الذي يمر عبره نحو 12 في المئة من التجارة العالمية ـ أثبت الحوثيون قدرتهم على مهاجمة إسرائيل من مسافة تتجاوز ألفي كيلومتر. وقد منحتهم هذه المواجهة تحديدا شعبية إقليمية أوسع، وعدداً أكبر من المجندين، فضلاً عن خبرة عسكرية لا تُقدر بثمن. وعلى الصعيد المحلي، صبّت هذه المعركة في مصلحتهم عموماً، إذ يؤيد كثير من السكان استعداد الجماعة لمواجهة إسرائيل. وحتى أولئك الذين قد يعترضون على تفضيل الحوثيين للأهداف الإقليمية على حساب الاحتياجات المحلية، لا يجرؤون على المجاهرة بمواقفهم في ظل حملة قمع وحشية مدفوعة بالبارانويا ضد كل من تصفه الجماعة بالجاسوس.

بوجه عام، عززت تجربة العامين الماضيين الطابع الأيديولوجي ذي النزعة الدينية والتوسعية في حركة الحوثيين، في حين جرى تهميش العناصر القومية الأكثر براغماتية. وقد أدلى زعيم الحركة، عبد الملك الحوثي، بسلسلة من التصريحات يصور فيها نفسه باعتباره رأس الحربة للتغيير الإقليمي، في مواجهة ما يصفه بـ»الهيمنة» الغربية/الإسرائيلية والحكومات العربية المتحالفة مع الولايات المتحدة.

وسيكون من الصعب للغاية إعادة هذا «الجني» إلى القمقم. فرغم أن الحوثيين وعدوا بإنهاء حملتهم الصاروخية وهجماتهم بالطائرات المسيرة إذا توصلت إسرائيل والأطراف الأخرى إلى وقفٍ لإطلاق النار في غزة ورفع الحصار عنها، إلا أنّه لا يوجد ما يضمن زوال التهديد في البحر الأحمر على المدى البعيد. والآن، بعد أن اختبر الحوثيون قوة هذا النفوذ واستفادوا منه، من العسير تصوّر أنهم سيتخلون عنه. ومن المرجح أن يعاودوا استخدامه، سواء رداً على اندلاع نزاع جديد بين إسرائيل والفلسطينيين، أو كوسيلة لانتزاع تنازلات مستقبلية من السعودية أو من دول أخرى.

علاوة على ذلك، ورغم أن الحوثيين ما زالوا يعتمدون على إيران في بعض القدرات المتقدمة مثل الصواريخ الباليستية متوسطة المدى والصواريخ المضادة للسفن، فإنهم يعملون بسرعة على توسيع إنتاجهم المحلي وتنويع سلاسل التوريد الخاصة بهم لتشمل مكونات صينية مزدوجة الاستخدام. كما يسعون إلى تطوير علاقاتهم مع حركة «الشباب» المسلحة عبر خليج عدن، من خلال تزويدها بالأسلحة مقابل تكثيف أعمال القرصنة وتعطيل الملاحة البحرية قبالة السواحل الصومالية. بالإضافة إلى ذلك، أسهمت حملة البحر الأحمر في توطيد العلاقة بين موسكو وبكين، حيث سُمح لسفنهما بالمرور دون مضايقة إلى حد كبير. وبحسب ما ورد، أرسلت روسيا مستشارين عسكريين إلى الحديدة التي يسيطر عليها الحوثيون، بل ودرست تزويدهم بصواريخ ومعدات عسكرية أخرى قبل أن تتدخل الرياض وواشنطن العام الماضي لوقف ذلك. وباختصار، يسعى الحوثيون إلى بناء نظام بيئي شبه معزول عن العقوبات الأمريكية، يتوحد حول رغبة مشتركة في تحدي النظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة.

ومما يثير القلق بشكل خاص التهديد المتصاعد الذي يشكله الحوثيون على دول الخليج الأخرى، وخاصة المملكة العربية السعودية التي تقف في قلب خطط إقليمية طموحة للانتقال من اقتصاد قائم على النفط إلى مسار تحول اقتصادي واجتماعي مستقر (ولو بطابع استبدادي). وقد أكدت إدارة ترامب مراراً اهتمامها بمساعدة هذه الدول على تحقيق الاستقرار والاندماج في الشرق الأوسط، بما يعزز النفوذ الأمريكي ويدعم ازدهار واشنطن. ومع ذلك، فإن القدرات والطموحات المتنامية للحوثيين تمثل تهديداً مباشراً لهذا الهدف المركزي للولايات المتحدة. وقد توصلت الجماعة إلى قناعة بأن الرياض تسعى إلى التهدئة بأي ثمن، مما يجعل المملكة أكثر عرضة لمطالب متزايدة. كما أثار ذلك قلق العديد من اليمنيين المناهضين للحوثيين، الذين يخشون من أن السعودية لن توظف بعد الآن سلاحها الجوي للدفاع عن الخطوط الأمامية، مثل المناطق الخاضعة للحكومة في محافظة مأرب.

توصيات سياسية

بات النهج الأمريكي الحالي تجاه اليمن غير ملائم للواقع. فالحوثيون يشكلون اليوم خطراً أكبر على مصالح الولايات المتحدة مما كانوا عليه قبل حرب غزة. ورغم أنهم قد يوفون بوعدهم بوقف الهجمات في البحر الأحمر إذا تم التوصل إلى وقف لإطلاق النار في غزة، إلا أن استدامة هذا التوقف تبقى موضع شك، ويبدو أنهم يميلون إلى مواصلة التصعيد على جبهات أخرى. وفي الوقت نفسه، قد تأخذ معركتهم مع إسرائيل مساراً أكثر خطورة، كما لوحوا بذلك عبر تهديد صادرات الطاقة الحيوية في شمال البحر الأحمر، حين استهدفوا سفينة مرتبطة بإسرائيل بالقرب من ينبع في وقت سابق من هذا الشهر. قبل أن تتطور الأزمة إلى ما هو أسوأ، يتعين على إدارة ترامب وضع سياسة أكثر شمولية تجاه اليمن بالتنسيق مع شركاء الخليج.

وتتمثل الخطوة الأولى في تشكيل «فريق لليمن» لتحديث السياسة الأمريكية داخلياً، والشروع في مناقشة الخيارات على مستوى رفيع مع المسؤولين الخليجيين. وسواء كان الخيار هو الاحتواء، أو المواجهة، أو تسويات محدثة، أو مزيجاً من هذه الأدوات، فإن الخطوات التالية ستكون حاسمة:

- **التعاون مع الشركاء اليمنيين والخليجيين لإعادة قضية التهديد العسكري إلى الطاولة:** يجب على الأقل دعم القوات المؤيدة للحكومة بما يكفي للحفاظ على الخطوط الأمامية الحالية وشن هجمات مضادة فعالة. ويستلزم ذلك استمرار الدعم الجوي من التحالف بقيادة السعودية، وخصوصاً في مأرب وعلى طول ساحل البحر الأحمر.
- **تقديم ضمانات أمنية واضحة للمملكة العربية السعودية والإمارات:** ويشمل ذلك مبيعات أسلحة إضافية، وتعزيز برامج التدريب والتمارين العسكرية المشتركة، والالتزام بمؤازرتهما دفاعياً في حال شن الحوثيون هجمات واسعة النطاق.
- **تقديم دعم منسق لإصلاح مؤسسات الحكومة اليمنية:** إذ إن الحكومة المعترف بها دولياً، ولا سيما جهازها التنفيذي، تعاني الانقسام وضعف الفاعلية، فيما تباطأت مساعي الإصلاح جزئياً نتيجة دعم السعودية والإمارات لفصائل متنافسة. ويمكن لكبار المسؤولين الأمريكيين أن يلعبوا دوراً محورياً في حشد شركاء الخليج حول رؤية استراتيجية واحدة لدعم حكومة مُصلَحة وقابلة للحياة.
- **تكثيف الجهود لاستهداف أسلحة الحوثيين ومصادر تمويلهم:** ويستلزم ذلك العمل مع سلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة ودول أخرى لتعزيز قدرات اعتراض الأسلحة، ووقف التدفقات المالية غير المشروعة إلى الجماعة.
- **إعادة إطلاق عملية سياسية مخصصة تستكشف مسارات الخروج الممكنة، وصولاً إلى تسوية سياسية محدثة، تتضمن حزمة متكاملة لإعادة الإعمار والتنمية، مدعومة من دول الخليج.**

مع ذلك، فإن أياً من هذه الخيارات لن يحقق أثراً ملموساً إذا استمرت الغارات الجوية الإسرائيلية الأحادية. وبناءً عليه، فإن اتفاق الولايات المتحدة وشركائها الخليجيين على خطة معدَّلة يستلزم من واشنطن اتخاذ الخطوات الكفيلة بضمان موافقة إسرائيل. وفي ظل تزايد إحباط دول الخليج من العمل العسكري الأحادي الذي تنفّذه إسرائيل في المنطقة، ومن تراجع موثوقية الضمانات الأمنية الأمريكية، يُمثل التعاون في ملف اليمن فرصة مهمة لبناء الثقة وتعزيز الشراكة على نحو جوهري.

https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/toward-more-comprehensive-and-effective-us-policy-yemen

عبور باب المندب يسجل أعلى مستوى منذ موجة الانسحاب من البحر الأحمر

جوشوا مينشين – بريدجيت دياكون

Lloyd's List

لم يمنع إغراق جماعة الحوثي للسفن في يوليو 2025 بعض الملاك من مواصلة إرسال ناقلاتهم عبر مضيق باب المندب الحيوي.

وتشير البيانات الأولية إلى أن عدد الرحلات عبر المضيق في أغسطس 2025 بلغ 1,044 رحلة، بزيادة تقارب 10% مقارنة بـ952 رحلة في يوليو. وعلى الرغم من أن هذا الرقم ليس الأعلى من حيث إجمالي الحمولة، فإنه يعكس عودة ثقة جزئية لدى بعض ملاك السفن في استخدام مسارٍ شهد فقدان بحارة وغرق سفن منذ بدء حملة الحوثيين على الملاحة في نوفمبر 2023.

حتى هجومَي «ماجيك سيز» (IMO: 9736169) و«إيترنيتي سي» (IMO: 9588249)، اللذين أسفرا عن غرق السفينتين في يوليو — والذي اودى بحياة أربعة بحارة وفُقد آخرون لدى الحوثيين — لم يردعَا جزءًا من مالكي السفن عن المرور عبر المضيق.

وقالت سكارليت سوارز، كبيرة محللي الاستخبارات في شركة Dryad Global، إن ارتفاع وتيرة العبور الشهر الماضي جاء جزئيًا نتيجة ما سمّته «تطبيع المخاطر» تجاه التهديد الحوثي لدى بعض الملاك.

وقد سجّلت ناقلات الغاز النفطي المسال أكبر قفزة شهرية، إذ ارتفع عدد عبورها من 12 إلى 21 رحلة (زيادة 75%). ويعد هذا أعلى مستوى منذ ديسمبر 2023، لكنه لا يزال أدنى بكثير من المعدلات الطبيعية؛ فقد سُجّلت 68 رحلة في أغسطس 2023.

كما ارتفع عدد ناقلات البضائع الجافة العابرة إلى 352 سفينة في أغسطس مقابل 288 في يوليو، مدفوعًا جزئيًا بارتفاع الطلب الموسمي خلال ذروة صادرات الحبوب من البحر الأسود. وتظهر بيانات Lloyd's List Intelligence تفوق السفن المرتبطة بالصين واليونان في حركة العبور عبر باب المندب.

بعد هجمات يوليو، أعلن عدد من كبار ملاك السفن اليونانيين أن المخاطر على أطقمهم وسفنهم «مرتفعة إلى حد غير مقبول». وقال جون زيلاس، الرئيس التنفيذي لشركة Ariston Navigation ورئيس Intercargo، إن المستوى الحالي للتهديد غير مقبول. من جهته، أفاد بوليس هاجيوانو، الرئيس التنفيذي لشركة Safe Bulkers، أن شركته لم تواجه «صعوبات تُذكر» من المستأجرين رغم طول مسارات الرحلات وتكلفة التحويل، وأضاف: «لن نرسل سفينة إلى منطقة لا يشعر فيها الملاك أنفسهم بالراحة للإبحار».

غير أن هذا الموقف لا يعكس إجماع القطاع؛ فجزء من الصناعة واصل استخدام المسار منذ حادثة اختطاف «جالاكسي ليدر» (IMO: 9237307) قبل نحو عامين. ويحاول الحوثيون طمأنة القطاع بأن عبور السفن سيكون آمنًا شريطة ألا تكون مرتبطة بالجهات المشمولة بقوائمهم للعقوبات، التي يصفونها بأنها تضم شركات ذات صلة بإسرائيل.

في 31 أغسطس 2025، استهدفت جماعة الحوثي موردًا بالقرب من الناقلة الكيميائية «سكارليت راي» (IMO: 9799654)، المدارة من قبل شركة Eastern Pacific Shipping المملوكة لرجل الأعمال الإسرائيلي المولد إدن عوفر. وأسفر المقذوف عن رذاذ قرب الناقلة التي ترفع علم ليبيريا، فيما سجّل الطاقم سلامته دون إصابات.

ومع ذلك، تبقى الشكوك حول مصداقية أي ضمانات حوثية. فالغالبية الكبرى من القطاع لا تقبل هذه التطمينات وتواصل تحويل مساراتها حول رأس الرجاء الصالح. ورغم أن أعداد العبور في أغسطس كانت الأعلى منذ أكثر من 18 شهرًا، فإنها لا تدل على عودة جماعية للملاحة عبر البحر الأحمر، بل تدخل ضمن ما يُوصف بـ«الوضع الطبيعي الجديد» بعد حادثة «جالاكسي ليدر».

ووصف آرن كينيدي، محلل مشارك في Control Risks، وثيقة الأسئلة الشائعة التي نشرها الحوثيون بأنها «محاولة نموذجية لتسويق الهجمات على أنها مشروعة»، لكنه أضاف أنها لن تغيّر واقع غالبية الملاك الذين سيستمرون في تجنّب المرور عبر البحر الأحمر.

وأشارت سكارليت سوارز، كبيرة محللي الاستخبارات في شركة Dryad Global، إلى أن الضمانات التي منحها الحوثيون للسفن الصينية والروسية مطلع 2024 ربما طمأنت بعض ملاك السفن، لكنها لفتت إلى أن «تهديداتهم في يوليو 2025 ضد 64 شركة بدعوى انتهاك العقوبات والهجمات المستمرة استنادًا إلى بيانات قديمة تقوّض أية تطمينات».

وأضافت سوارز: «في حين يخاطر بعض الشاحنين بحياة الأطقم وإمكانية تلف أو غرق السفن، تظلّ بيئة العمل متقلبة للغاية. فالانخفاض الكبير في التواجد العسكري في جنوب البحر الأحمر وباب المندب، إلى جانب محدودية موارد عمليات مثل Aspides، يزيدان من مستوى الخطر».

ورأى مركز المعلومات البحرية المشتركة (JMIC) أن من المرجح جدًا أن يواصل مركز تنسيق العمليات الإنسانية التابع للحوثيين محاولاته لإضفاء شرعية على نفسه عبر قنوات مختلفة، من خلال تقديم خدمات دعم للسفن الراغبة في العبور عبر البحر الأحمر، باب المندب، خليج عدن وبحر العرب. لكنه حذّر من وجوب التعامل مع أي معلومات صادرة عن الجماعة «بحذر شديد».

كما قدّر المركز أن التهديد ضد السفن المرتبطة بإسرائيل لا يزال شديد الخطورة، محذّرًا من أن الحوثيين قد يشنّون هجمات متى توفرت لهم الفرصة، فيما يظل مستوى التهديد العام للملاحة «شديدًا».

https://www.lloydslist.com/LL1154707/Bab-el-Mandeb-transits-hit-highest-level-since-Red-Sea-exodus

إسرائيل تستهدف المدنيين في اليمن وغزة

هيلين لاكنر

زعمّت إسرائيل أن قصفها لاجتماع لمجلس الوزراء في اليمن الشهر الماضي شكّل «ضربة قاضية» ضد حركة أنصار الله. غير أن القادة الفعليين للحركة لم يتأثروا بالهجوم، وقد تعهدوا بمواصلة هجماتهم على إسرائيل.

ضربت الطائرات الإسرائيلية عدة مواقع في صنعاء، اليمن، في 10 سبتمبر 2025. وقالت قناة المسيرة، التي تديرها حركة الحوثيين، إن الهجمات استهدفت مرفقًا طبيًا، ومقر البنك المركزي، ومجمعًا حكوميًا. وفي 28 أغسطس، شنت إسرائيل غارة جوية على العاصمة اليمنية صنعاء، أسفرت عن اغتيال معظم أعضاء الحكومة المعينين من قبل الحوثيين، بمن فيهم رئيس الوزراء أحمد الرهوي، وتسعة وزراء آخرين، ومسؤولان كبار. ومن المرجح أن آخرين قُتلوا وستظهر أسماؤهم لاحقًا.

ويشكّل هذا القصف بلا شك أنجح هجوم إسرائيلي على كبار موظفي الحركة حتى الآن، مستهدفًا مسؤولين مدنيين كانوا مجتمعين لتقييم «أنشطة الحكومة وأدائها خلال العام الماضي».

وافتخر وزير الدفاع الإسرائيلي، إسرائيل كاتز، بأن قوات بلاده قد «وجّهت ضربة قاضية غير مسبوقة للقيادة الأمنية والسياسية العليا لمنظمة الحوثي الإرهابية». ومع ذلك، فقد بالغ هذا التصريح في تقدير تأثير الحادث، إذ إن رئيس الوزراء ومجلسه كانوا أشبه بالموظفين المدنيين، ينفذون مهام الحكومة نيابة عن القيادة الحقيقية للحركة.

وعلى الصعيد الدولي، تجاهلت الحكومات ووسائل الإعلام إلى حد كبير هذا الهجوم على مسؤولين مدنيين كبار كانوا يمارسون مهامهم الإدارية والتنفيذية، رغم أنه يشكل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي.

التصعيد

في 22 أغسطس، شن الحوثيون هجومًا صاروخيًا على إسرائيل مستخدمين ذخائر عنقودية، وهو تصعيد غير مسبوق يشكل تهديدًا أكبر من الهجمات السابقة على الأراضي الإسرائيلية، نظرًا للمخاطر المستمرة للإصابة الناتجة عن القنابل المبعثرة لهذا النوع من الأسلحة المحظورة دوليًا.

على الرغم من الرد الإسرائيلي السريع على صنعاء بعد يومين، والذي استهدف قصر الرئاسة ومحطة كهرباء ومرافق أخرى، بدا أن إسرائيل تسعى لتصعيد ردها بشكل أكبر. وقد ساهم الاكتشاف العرضي لموعد ومكان الاجتماع في دفعها للتحرك.

قبل ذلك، شهدت الهجمات الحوثية انخفاضًا، مرتبطًا بالغارات الجوية العديدة على منشآتهم العسكرية التي شنتها إسرائيل، إضافة إلى حملة القصف الأمريكي التي استمرت 52 يومًا في وقت سابق من هذا العام. كما نجحت الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا (IRG)، والتي لا تسيطر فعليًا على معظم أراضي البلاد أو سكانها، في اعتراض عدد من شحنات الأسلحة البرية والبحرية القادمة.
وبين نوفمبر 2024 ويوليو 2025، لم تُسجل أي هجمات على السفن في البحر الأحمر. لكن الحوثيين أنهوا هذا الهدوء بإغراق سفينتين في يومين متتاليين، في محاولة لتحذير خصومهم من عزمهم على الرد على تكثيف العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة، إضافة إلى الضغوط المالية والاقتصادية المتزايدة.
ويظهر استئناف الهجمات على الشحن أن الحوثيين ما زالوا يشكلون قوة عسكرية مؤثرة، مقارنة بعناصر «محور المقاومة» المدعومة من إيران، التي تكبدت أضرارًا كبيرة جراء العمليات العسكرية الإسرائيلية.
وبعد اغتيال أعضاء الحكومة في صنعاء، كثّف الحوثيون من وتيرة حملتهم.
وفي 1 سبتمبر، هاجموا سفينة قبالة الساحل السعودي، خارج مناطق عملياتهم المعتادة. وفي 7 سبتمبر، أطلقوا عددًا كبيرًا من الصواريخ تجاه إسرائيل، اخترق أحدها الدفاعات الإسرائيلية وضرب مطار رامون في جنوب البلاد، ويعد ضربة نادرة ناجحة.
وبالرغم من التهديدات والغارات الإسرائيلية، تستمر الهجمات الصاروخية يوميًا تقريبًا، بما في ذلك هجوم عنيف في 10 سبتمبر أسفر عن مقتل 35 شخصًا وإصابة أكثر من 100 في مدينة صنعاء ومحافظة الجوف. وكان الهجوم الإسرائيلي في 28 أغسطس قد استهدف بشكل مباشر معظم المدنيين العاملين في الحكومة.

استهداف اليمن

سبق أن فشلت الشبكات والتقنيات الاستخباراتية الإسرائيلية في اختراق حركة الحوثيين كما فعلت مع خصومها في لبنان وإيران، لكن الأحداث الأخيرة تشير إلى حصولهم على معلومات، كما يظهر في الهجوم على الحكومة ومحاولة اغتيال رئيس الأركان الحوثي، محمد عبد الكريم الغماري، في يونيو الماضي.
وفي السابق، لم تكن اليمن وحركة الحوثيين أولوية للمخابرات الإسرائيلية مقارنة بلبنان وسوريا وإيران، لكن هذا تغير. ففي يوليو، أنشأت إسرائيل وحدة خاصة مكونة من 200 عنصر لجمع المعلومات عن الحوثيين، تعمل بمشاركة القيادة المركزية الأمريكية (CENTCOM).
وبالإضافة إلى تقنيات المراقبة الإلكترونية والأقمار الصناعية المتقدمة، يمكن للمخابرات الإسرائيلية الاستفادة من المعلومات الأرضية القادمة عبر مصادر محلية، تحصل عليها من أجهزة استخبارات الإمارات العاملة في اليمن.
ومع ذلك، تعهد الحوثيون بمواصلة حملتهم ضد إسرائيل، ويبدو أنهم يمتلكون القدرة التقنية لذلك. وإذا واجهوا نقصًا في الذخائر المتقدمة المستوردة، يمكنهم تعويضه بوسائل أبسط تقنيًا.
وبالنسبة لما يقارب 20 مليون يمني يعيشون تحت حكم الحوثيين، ستؤدي هذه التطورات إلى تفاقم انعدام الأمن والتوتر، وزيادة جو الشك وعدم الثقة في صنعاء، حتى بين القيادات العليا والثانوية للحركة.
وقد بدأ نظام أنصار الله بالفعل في الرد بعنف، متأثرًا بشدة بتراجع الدعم الإنساني والدولي.
وبحلول 31 أغسطس، كان الحوثيون قد أجروا سلسلة من الاعتقالات في صنعاء، شملت 19 موظفًا في وكالات الأمم المتحدة الإنسانية، بينهم موظف دولي، بسبب الشك في علاقاتهم المباشرة بالدول الأجنبية. وقد جاء ذلك بعد اعتقالات سابقة للعمال الإنسانيين العام الماضي، لا يزال بعضهم محتجزًا.
وأدت الهجمات الإسرائيلية الأخيرة إلى إنهاء الأمل في إطلاق سراح هؤلاء المعتقلين بمناسبة عيد المولد النبوي.

الصمت الكاشف

يكشف الصمت المطبق من الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا حول هجوم صنعاء عن رضا أعضائها بما فعلته إسرائيل، وهو رضا يزيد من تقويض مصداقية هذه الحكومة التي تعاني أساسًا من فقدان ثقة الشعب.

وقد كان اللواء فيصل رجب، الشخصية الجنوبية المرموقة التي سجنها الحوثيون لسنوات، صوتًا منفردًا يحذر خصوم الحركة من الاحتفال بالقصف، قائلًا: «من يفرح بما حدث في صنعاء عليه مراجعة إيمانه وهويته اليمنية.» وتُعتبر وجهة نظره أقرب لما يراه الشعب من موقف الحكومة المعترف بها دوليًا.

رغم خوف اليمنيين المتزايد من مزيد من الهجمات الإسرائيلية العنيفة والعشوائية، يظل دعم الشعب الفلسطيني هو الشعور السائد في البلاد. وبصرف النظر عن الانتماءات السياسية، فإن الضحايا كانوا مواطنين يمنيين، حتى لو كانوا يعملون مع الحوثيين، وفقدانهم على يد إسرائيل يؤثر على جميع اليمنيين.

وقد اقتصرت ردود الفعل الدولية على الاغتيالات على الإدانة المتوقعة من إيران وحلفائها، وأصدر المبعوث الخاص للأمم المتحدة هانز غروندبرغ بيانًا قويًا حول اعتقال موظفي الأمم المتحدة، لكنه كان ضعيفًا بعد الهجمات الإسرائيلية. وظلّت دول الخليج صامتة، على عكس الغضب الذي أبدوه لاحقًا بعد قصف إسرائيل لقطر في 9 سبتمبر، وهو نفس حال القادة الأوروبيين.

تعمل إسرائيل الآن بلا أي قيود في المنطقة، متجاهلة القانون الدولي، وبدعم كامل من إدارة ترامب. وبالنظر إلى التواطؤ الأمريكي، على الأقل، مع هذه الأعمال، يجب أن يكون حلفاء الولايات المتحدة في الخليج، وخصوصًا السعودية والإمارات، حذرين، خصوصًا أن إسرائيل سبق أن نفذت عمليات اغتيال على أراضٍ إماراتية ذات سيادة.

الجدير بالذكر أن ترامب أوقف قصف اليمن الخاضع للحوثيين في وقت سابق من هذا العام دون استشارة إسرائيل، قبل زيارته المقررة للدول الخليجية الثلاث. وقد عارضت إسرائيل هذا القرار وطلبت من الولايات المتحدة استئناف الضربات الجوية في يوليو، إلا أن القصف الأمريكي لليمن لم يُستأنف رغم الهجمات الحوثية الجديدة على شحنات البحر الأحمر.

وفي الواقع، أوقف ترامب الحملة لسببين: أولًا، رحلته المقبلة إلى الخليج، حيث كان سيكون محرجًا أن تكون الولايات المتحدة متورطة في قصف دولة عربية مجاورة، وثانيًا، معارضة الجيش الأمريكي لعملية مكلفة وغير مجدية استنزفت القوات دون أمل في تحقيق النصر.

التغيير والاستمرارية

رغم الرمزية الظاهرية لاغتيال وزراء أنصار الله، فإن الحدث لم يكن ذا أهمية سياسية كبيرة كما بدا للوهلة الأولى. فلم يشكل هذا الاغتيال «إقصاءً» للحركة، إذ إن الحكومة الرسمية في صنعاء ليست السلطة الفعلية تحت حكم الحوثيين.

داخل حركة أنصار الله، تتركز السلطة في مجموعة من الرجال المقربين من قائد الثورة عبد الملك الحوثي، دون مشاركة للنساء، نظرًا لسياسات الحركة التمييزية ضد المرأة. ويمتد تأثير هؤلاء الرجال إلى المجلس السياسي الأعلى الذي تسيطر عليه الحركة.

وفي هذا السياق، يُعدّ رئيس الوزراء وزملاؤه مجرد موظفين يتلقون التعليمات من أنصار الله، مع وجود مشرفين موالين للحركة في جميع أرجاء الإدارة لضمان تنفيذ توجيهاتها بدقة.

الدور الأساسي للوزراء كان تقديم واجهة متنوعة للحوثيين. وشملوا أعضاء أحزاب سياسية ضعفت سلطتها، أُبقي عليهم كواجهة فقط، لتنفيذ سياسات لم يشاركوا في صياغتها. واستبدالهم بوجوه جديدة لن يؤثر على السياسات أو الاستراتيجيات المتبعة في حكم الحوثيين.

تستمر الصعوبات التي يواجهها اليمنيون في التفاقم، خاصة في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحوثيين، حيث يتزايد انعدام الأمن الغذائي نتيجة تراجع الدعم الإنساني الدولي. ففي 10 سبتمبر، تم تمويل خطة الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة بنسبة 18٪ فقط من المستوى المطلوب، ومعظم التمويل المتبقي ذُكر أنه مخصص لمناطق تسيطر عليها الحكومة المعترف بها دوليًا.

وبالنسبة للسكان العاديين، سيؤدي تصنيف حركة الحوثيين كـ «منظمة إرهابية أجنبية» وفرض العقوبات الأمريكية المتعددة إلى تفاقم مستويات الفقر والحرمان عبر تأثيرها على تحويلات الأموال. كما أن القصف الإسرائيلي العشوائي المستمر سيسبب المزيد من القتل والإصابة، بالإضافة إلى زرع الخوف والقلق لدى الصغار والكبار على حد سواء.

/https://jacobin.com/2025/09/yemen-houthis-israel-palestine-civilians

استهداف إسرائيل لوزراء الحوثيين يفتح مرحلة جديدة من الصراع

فوزي الجويدي

أواخر الشهر الماضي، شهد سكان صنعاء مشهدًا غير مألوف. ففي حين اعتادوا رؤية أعمدة الدخان تتصاعد فوق سماء المدينة نتيجة سنوات الحرب، كانت الفيلّا التي انبعث منها الدخان هذه المرّة تستضيف اجتماعًا لوزراء حكومة الحوثيين.

استهدفت غارة جوية إسرائيلية الموقع، ما أسفر عن مقتل رئيس الوزراء أحمد غالب الرهوي وعدد من الوزراء الآخرين.

وتأتي هذه الضربة غير المسبوقة ضد قيادات مدنية وسياسية بارزة في ذروة أيام التصعيد المتبادل، التي بدأت عندما أطلقت قوات الحوثي صاروخًا بالستيًا مزوّدًا برأس عنقودي باتجاه إسرائيل، نجح في تجاوز منظومة «القبة الحديدية» وسقط في ضواحي تل أبيب.

ورغم أن الطرفين دخلا في تبادل للهجمات على مدى أكثر من عامين، فإن الجولة الأخيرة تشير إلى تصعيد خطير ومتصاعد في النزاع.

من الصاروخ العنقودي إلى ضربة صنعاء

في 22 أغسطس، نفّذ الحوثيون هجومًا على إسرائيل باستخدام صاروخ باليستي مزوَّد برأس عنقودي، وهو أول استخدام موثق لهذا النوع من الأسلحة، ما جعل مهمة اعتراضه معقدة حتى بالنسبة لشبكة الدفاع الإسرائيلية متعددة الطبقات. دوّت صفارات الإنذار في عدة مناطق بعد دخول الصاروخ الأجواء الإسرائيلية، وتوقّف العمل في مطار بن غوريون لساعات. وعلى الرغم من أن الهجوم لم يُسفر عن خسائر كبيرة، فإن اختراق منظومة الدفاع الإسرائيلية حمل دلالات رمزية دفعت صانعي القرار في تل أبيب إلى الردّ بشكل قوي.

وفي 24 أغسطس، تلت الهجمات اليمنية سلسلة انفجارات في العاصمة صنعاء، استهدفت مواقع حيوية بينها المجمع الرئاسي ومحطة كهرباء ومنشأة نفطية، ما أدى إلى مقتل عشرة مدنيين وإصابة العشرات. وأبرز هذه الضربات جاء بعد أربعة أيام، عندما تمكنت إسرائيل من جمع معلومات استخباراتية عن اجتماع لوزراء الحوثيين. وبحسب روايات محلية، استهدفت الغارة الفيلا أثناء متابعة الوزراء خطابًا مباشرًا لزعيمهم عبد الملك الحوثي، الذي توعّد بالانتقام من إسرائيل.

خلل أمني أم مؤشر على هشاشة متنامية؟

نجاح الحوثيين في اختراق دفاعات إسرائيل الأخيرة يثير تساؤلات حول ما إذا كان حدثًا تقنيًا عابرًا أم كشفًا عن هشاشة أعمق وطويلة الأمد. ليست هذه المرة الأولى التي تصل فيها نيران الحوثيين إلى عمق إسرائيل؛ فقد أطلقوا خلال العامين الماضيين عشرات الصواريخ والطائرات المسيّرة نحو الدولة الصهيونية، اعترضت معظمها أو سقطت قبل بلوغ أهدافها. ومن بين الاستثناءات الهجمات اللافتة، ضربة بطائرة مسيّرة في يوليو 2024 أصابت مبنىً قرب السفارة الأميركية في تل أبيب وأسفرت عن قتلى وجرحى، وصاروخ باليستي في مايو 2025 انحرف وسقط قرب مطار بن غوريون مسببًا أضرارًا وتعطيلًا مؤقتًا للرحلات.

ما يميز الضربة الأخيرة هو استعمال رأس عنقودي ينفجر في الجو ويطلق عددًا من العبوات الصغيرة، ما يربك رادارات منظومتي «القبة الحديدية» و«حيتس» ويجعل الاعتراض شبه مستحيل. وتُعد هذه التقنية نقطة ضعف حرجة في منظومات الدفاع الإسرائيلية. ومن منظور الحوثيين، يكفي أن تصل شظايا الصاروخ إلى تخوم تل أبيب ليُعتبر ذلك إنجازًا عسكريًا ودعائيًا، ورسالةً مفادها أن ذراعهم الطويلة قادرة على تجاوز التحصينات باستخدام تكنولوجيا متقدمة.

وفي الخلفية، تقف إيران، حاضنة هذه التكنولوجيا، التي توجّه من خلال حليفها الحوثي رسالة مفادها امتلاك قدرات غير معلنة يمكن نشرها في أي مواجهة مستقبلية مع إسرائيل. أما في تل أبيب، فقد يُفسَّر الحادث على أنه فشل تقني عابر ناجم عن تهديدات متزامنة أو خلل في الأنظمة، لكن تكرار وتنوّع هجمات الحوثيين يعكس منحى تصاعديًا في قدراتهم؛ فكل ضربة ناجحة تمنحهم خبرة عملياتية وأوراق ضغط إضافية، وتجبر إسرائيل على إعادة النظر في استراتيجياتها الدفاعية.

وبهذا الشكل، تحوّل الصراع إلى معركة رمزية حول صورة إسرائيل كدولة قادرة على حماية جبهتها الداخلية. أما بالنسبة للحوثيين، فلا يُقاس الإنجاز بحجم الأضرار المادية بقدر ما يُقاس بوصول الصاروخ إلى تخوم تل أبيب.

ضربة إسرائيلية تغيّر قواعد الاشتباك

على الجانب الآخر، جاءت الضربة الإسرائيلية الأخيرة لتغيّر المعادلة في الصراع مع الحوثيين. منذ بدء عملياتها ضدهم قبل نحو عام، اتبعت إسرائيل نمطًا نسبيًا ثابتًا، يقوم على استهداف البنى التحتية والمنشآت الحيوية، ومحاولة اغتيال قيادات عسكرية بارزة في مناسبات محدودة. وقد أوحى هذا النمط للحوثيين بأن الأهداف ستظل ضمن حدود معينة.

لكن هجوم 28 أغسطس كسر هذه الحدود، إذ لم يقتصر على مواقع عسكرية أو لوجستية، بل صُمم لتفكيك البنية الإدارية والسياسية العليا للحوثيين. وبذلك بعثت إسرائيل رسالة مزدوجة: للحوثيين بأن قواعد الاشتباك تغيرت وأن لا خطوط حمراء بعد الآن، وللمنطقة بأن التمييز بين المدني والعسكري لم يعد قائمًا، وأن لا شخصية بمنأى عن الضربات.

وتأكد هذا التحوّل عمليًا لاحقًا بضربة الدوحة، التي أبرزت استعداد تل أبيب لتوسيع نطاق عملياتها بما يتجاوز الحدود التقليدية، مؤشّرةً إلى مرحلة أكثر تصعيدًا وتعقيدًا في الصراع.

دوافع استمرار التصعيد

لم يكن مستغربًا أن يؤدي هذا التصعيد إلى جولة جديدة من المواجهات. بعد ساعات من تشييع صنعاء لرئيس وزرائها ووزرائها في الأول من سبتمبر، أعلن الحوثيون استهداف ناقلة نفط في البحر الأحمر قرب ميناء ينبع السعودي؛ وعلى الرغم من رفع الراية الليبيرية عليها، فإنها مملوكة لإسرائيل.

وردّت إسرائيل متوعدة بمزيد من العنف، مؤكدة أن أي هجوم حوثي سيقابل بتصعيد مضاعف. وهكذا دخل الطرفان في حلقة مفرغة من الانتقام: ضربة حوثية تفضي إلى رد إسرائيلي أعنف، يعقبها تصعيد جديد من الحوثيين. وبات الصراع يتجاوز كونه جبهة دعم لغزة ليصبح حربًا قائمة بذاتها يغذيها مزيج من الثأر والرمزية.

فالقيادة الحوثية باتت تملك دافعًا إضافيًا؛ فالهجوم على إسرائيل لم يعد مجرد تلبية لقاعدة دعم غزة، بل أصبح ثأرًا مباشرًا لقيادات سقطت في صنعاء. وإسرائيل من جهتها تعتبر الحوثيين ذراعًا لإيران في حرب إقليمية، فتتبنى استراتيجية ردع تقوم على مضاعفة الردود لإثنائهم عن مواصلة الهجمات.

لكن هذه الحسابات تقود الطرفين نحو صراع طويل الأمد. فقد أعلن الحوثيون صراحة أن الهدنة التي وقّعوها مع واشنطن قبل أشهر لا تشمل إسرائيل، ما يعني استمرار عملياتهم ضدها بغض النظر عن أي تسويات أخرى. ومع غياب حل في غزة، يبدو أننا أمام حرب استنزاف منخفضة الوتيرة لكنها مستمرة: يضرب الحوثيون كلما سنحت لهم فرصة لإرسال رسائل سياسية ودعائية، وترد إسرائيل بقوة كلما سمحت لها الظروف والمعطيات الاستخباراتية.

وبذلك صار الطرفان أسرى منطق التصعيد، إذ يجد كل منهما في أفعال الآخر سببًا لمزيد من المواجهة. وبين صاروخ حوثي يخترق سماء تل أبيب وغارة إسرائيلية تدمّر صنعاء، يبدو أن الحرب دخلت مرحلة جديدة يصعب التراجع عنها ما لم تتبدّل الأوضاع جذريًا. فالتقاطع بين الحسابات الاستراتيجية والدوافع الأيديولوجية يجعل من إخماد شرارات الحرب أمرًا غير مرجّح على المدى المنظور، ما دامتا جبهتا غزة واليمن ما زالتا مشتعِلَتين.

https://mecouncil.org/blog_posts/israel-breaks-the-rules-of-engagement-targe-/ting-the-houthi-government-opens-a-new-phase-of-conflict

غارة إسرائيلية على ميناء الحديدة تُلحق أضرارًا جسيمة بآخر الأرصفة العاملة

The Maritime Executive

INTELLECTUAL CAPITAL FOR LEADERS

تُظهر صور أقمار اصطناعية حديثة أن الغارة الجوية الإسرائيلية التي استهدفت ميناء الحديدة الأسبوع الماضي ألحقت أضرارًا جسيمة بالأرصفة القليلة التي لا تزال قيد التشغيل في الميناء الخاضع لسيطرة جماعة الحوثي.

ووفقًا لتقييم جديد استند إلى صور الأقمار الاصطناعية، أجراه «مشروع التهديدات الحرجة THE Critical THREATS» التابع لمؤسسة «أمريكان انتربرايز The American Enterprise Institute» ومعهد دراسة الحرب (Institute for the Study of War)، فقد تعرّضت الأرصفة العاملة لدمار شديد.

وكانت الأرصفة 4 و6 و8 هي الوحيدة التي أُعيد تشغيلها مطلع الشهر الجاري بعد إعادة تأهيلها إثر ضربات سابقة، غير أنها أصيبت مجددًا وبشكل بالغ في هجوم 16 سبتمبر.

وتشير صور الأقمار الاصطناعية بتاريخ 20 سبتمبر إلى أن الأضرار في الرصيف 8 شملت إصابة واضحة لسفينة الشحن «بيلا إيه» (Bella A) التي ترفع علم جزر القمر، حيث يبدو أنها تسرب وقودًا نفطيًا إلى المياه، وربما غرقت جزئيًا أثناء رسوّها في الميناء.

كما تُظهر الصور سفينة الشحن «آك غاري» (Ak Gary) التي ترفع علم أنتيغوا، وهي لا تزال متوقفة بجوار الرصيف 4 المتضرر بشدة، حيث ظهرت حفر كبيرة جديدة في الرصيف مباشرة بمحاذاة بدنها.

وكان الحوثيون قد أعلنوا فرض «حصار» على السفن المرتبطة بإسرائيل ردًا على العملية العسكرية الجارية في غزة، ونفّذوا مرارًا هجمات ضد سفن تجارية مارة في البحر الأحمر. كما أطلقوا صواريخ باليستية وطائرات مسيّرة باتجاه أهداف داخل الأراضي الإسرائيلية، ما ألحق أضرارًا متفرقة وتسبب في ردود عسكرية إسرائيلية.

وبحسب إحصائية أعدّها موقع Basha Report، فإن الضربة الأخيرة على الحديدة تُعدّ الهجوم الإسرائيلي التاسع عشر بعيد المدى ضد أهداف للحوثيين منذ يوليو 2024.

https://maritime-executive.com/article/israeli-airstrike-on-hodeidah-damaged-last-remaining-piers

الزبيدي: استقلال الجنوب يمهّد الطريق لـ«اتفاقات أبراهام» وما بعدها

محمد علي حريصي

قال عيدروس الزُبيدي، نائب رئيس مجلس القيادة الرئاسي اليمني ورئيس المجلس الانتقالي الجنوبي، إن إعلان دولة جنوبية مستقلة سيمهّد الطريق للانضمام إلى اتفاقات أبراهام. وأضاف في مقابلة مع صحيفة ذا ناشيونال أن جميع الشروط باتت متوفرة لإقامة الدولة، وأن الانفصال سيمنح الجنوب حرية تحديد سياساته الخارجية، بما في ذلك خيار الانضمام إلى تلك الاتفاقات.

وأشار الزُبيدي: «قبل أحداث غزة كنا نتقدم نحو الانضمام إلى اتفاقات أبراهام. وإذا استعاد الفلسطينيون حقوقهم، فستكون هذه الاتفاقات أساسية لتحقيق الاستقرار في المنطقة. عندما نعلن دولتنا الجنوبية، سنكون أحرارًا في اتخاذ قراراتنا، وأعتقد أننا سنكون جزءًا من هذه الاتفاقات».

في المقابل، شَنّت إسرائيل ضربات جوية متكررة على مواقع تابعة لميليشيا الحوثي، لا سيما في العاصمة صنعاء وميناء الحديدة. ويواصل الحوثيون إطلاق صواريخ وطائرات مسيّرة باتجاه الأراضي الإسرائيلية، وقد حققوا إصابة نادرة يوم الأربعاء عندما سقطت طائرة مسيّرة في مدينة إيلات.
ويقود مجلس القيادة الرئاسي اليمني، المكوَّن من ثمانية أعضاء، الحكومة المعترف بها دوليًا والمتمركزة في عدن، بينما يشغل المجلس الانتقالي الجنوبي ثلاثة من مقاعده. وتُظهر الخريطة السياسية أن الحوثيين يسيطرون على العاصمة صنعاء، في حين تعمل الحكومة الشرعية من مقر مؤقت في عدن.
وتحدث عيدروس الزُبيدي، نائب رئيس مجلس القيادة الرئاسي اليمني ورئيس المجلس الانتقالي الجنوبي، إلى صحيفة ذا ناشيونال من نيويورك على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي وضعت قضايا الشرق الأوسط في صدارة جدول أعمالها.
ودعا الزُبيدي المجتمع الدولي، وخاصة العاملين في المجال الإنساني، إلى اتخاذ «إجراءات عاجلة وحاسمة» لمواجهة الأزمة الإنسانية المتفاقمة في اليمن بعد سنوات من الصراع.
وأشار إلى أن الجنوبيين يعتبرون أنفسهم جاهزين للاستقلال، مؤكدًا: «الجنوب محرّر ونحن نحمي حدودنا. سياسيًا وجيوسياسيًا نحن مستعدون. ما ينقصنا فقط هو إعلان الاستقلال واعتراف الآخرين بنا».
وأوضح أن الاستقلال لن يقتصر على عزل الحوثيين في الشمال فحسب، بل سيمنح الشركاء الدوليين وضوحًا أكبر في تعاملهم مع الوضع اليمني، مضيفًا: «كلما تعقدت الأوضاع أكثر، نشعر أننا قادرون على إعلان الاستقلال في أي وقت. الجنوبيون يسيطرون بالفعل على أرضهم، والجيش والشرطة موجودان هناك».
واستعرض الزُبيدي الخلفية التاريخية لليمن، مشيرًا إلى أن البلاد كانت منقسمة بين شمالها وجنوبها (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) منذ عام 1967 وحتى الوحدة في 1990، معتبرًا أن هذا التاريخ يجعل فكرة قيام دولتين يمنيتين من جديد أمرًا «غير مستغرب ولا مستحيل».
وأكد أن التحدي الرئيسي يكمن في إقناع الشركاء الدوليين بالاعتراف بحق الجنوب في تقرير المصير وبدء مرحلة الانتقال، مضيفًا: «نأمل أن تساعد الدول الداعمة في تحرير الشمال من الحوثيين وتمكين الجنوب من نيل استقلاله»

عملية السلام مجمدة

وصف عيدروس الزُبيدي، نائب رئيس مجلس القيادة الرئاسي اليمني ورئيس المجلس الانتقالي الجنوبي، عملية السلام في اليمن بأنها متوقفة ومجمدة، مشيراً إلى أن هجمات الحوثيين غيرت المعادلات. وقال: «عملية السلام توقفت وهي مجمَّدة. بعد هجمات الحوثيين لم يعد هناك أفق حقيقي. تلك الهجمات غيرت الحسابات كليًا. نحن الآن في حالة لا حرب ولا سلام».
ورحّب الزُبيدي بالقرارات التي صنّفت الحوثيين جماعة إرهابية، معتبرًا أنهم في موقع ضعف وعزلة. وأضاف: «حاول الحوثيون تعزيز دورهم الإقليمي عبر مهاجمة إسرائيل، لكن هجماتهم ضعيفة وغير مؤثرة. إنهم الآن في موقف هش، وأفعالهم لم تجلب سوى مزيد من معاناة الشعب اليمني».
واعترف الزُبيدي بالصعوبات الاقتصادية التي تواجه الحكومة المعترف بها دولياً، مشيراً إلى أن النفط يشكّل نحو 70% من الموازنة العامة، وأن الإيرادات تقلّصت بصورة كبيرة منذ استهداف الحوثيين لمنشآت التصدير. وقال: «رئيس الوزراء والحكومة يبذلون قصارى جهدهم، لكن الوضع صعب للغاية ومكلف.

نحتاج جهودًا جدية لإعادة فتح التصدير مرة أخرى حتى نتمكن من تحسين ظروف شعبنا».
وأشاد بالدعم السعودي والإماراتي، مؤكداً: «قدّمتا الكثير على مدى السنوات، ماليًا وفي مجال الطاقة. ولولا مساعدتهما لانهار كل شيء».
وعن الجوانب الأمنية، أشار الزُبيدي إلى التحديات على السواحل الجنوبية لليمن، موضحًا أن «المحافظة على الأمن بالإمكانات المتاحة أمر صعب، لكن التحدي الأكبر يتمثل في مواجهة خلايا متطرفة. الساحل طويل جدًا وهناك قضايا تهجير وتهريب مخدرات. العديد من الدول تقدم المساعدة، لكن الخطط لتعزيز أمن الحدود ما تزال محدودة».
وختم الزُبيدي بالتأكيد أن مطلب استقلال الجنوب لا يقتصر على أولوية محلية، بل هو جزء من التزام أوسع باستقرار المنطقة، قائلاً: «نؤيد حل الدولتين؛ دولة يمنية في الشمال وأخرى في الجنوب، ودولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل. إن حق تقرير المصير حق أصيل، ولكل الشعوب الحق في تحديد مستقبلها».

https://www.thenationalnews.com/news/us/2025/09/24/southern-indepen-/dence-opens-door-to-ties-with-israel-says-yemens-al-zubaidi

مـــركز أبعاد للدراســـات والبـــحوث
Abaad Studies & Research Center

00967737887778
00967737887778
abaadstudies
abaadstudies
Abaad Studies & Research Center
مركز أبعاد للدراسات والبحوث
abaadstudies@gmail.com
info@abaadstudies.org
www.abaadstudies.org

مركز أبعاد للدراسات والبحوث منظمة مجتمع مدني غير ربحي مرخص ، من وزارة الشؤون الاجتماعية اليمنية رقم (436) في 18 أكتوبر 2010م يهتم بالقضايا السياسية والفكرية والاعلامية كقضايا الديمقراطية والانتخابات والأحزاب وقضايا الأمن والإرهاب ونشاطات الجماعات الايدلوجية والحريات السياسية والفكرية والصحفية إلى جانب القضايا الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية ذات الارتباط بالمتغيرات السياسية.